



**الجمهورية العربية السورية**  
**Syrian Arab Republic**

**بيان**

**السفير ميلاد عطية**

**المندوب الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية**

**رئيس وفد الجمهورية العربية السورية**

**أمام الدورة المائة وستة للمجلس التنفيذي**

**البند الخامس من جدول الأعمال: المناقشة العامة**

**9-12 تموز 2024**

**H.E Ambassador Milad ATIEH**

**Permanent Representative of Syrian Arab Republic**

**To the OPCW**

**AGENDA ITEM FIVE – General debate**

**9-12 July 2024**

السيد الرئيس،

أقدم إلى سعادتك بالتهنئة لانتخابكم رئيساً للمجلس التنفيذي، ونتمنى لكم النجاح في إدارة أعمال هذه الدورة. وينضم وفد بلادي إلى بيان حركة عدم الإنحياز والصين لهذه الدورة.

لقد نفذت الجمهورية العربية السورية كل ما يترتب عليها من التزامات بموجب عملية انضمامها إلى الاتفاقية، وبذلت قصارى جهدها وعملت بكل جد والتزام ومصداقية وشفافية خلال الإحدى عشر عاماً المنصرمة، وتعاونت بشكل كامل مع الأمانة الفنية للمنظمة وفرقها وقدمت كل التسهيلات المطلوبة لإنجاح مهماتها.

خلال الفترة من تشرين الثاني 2023 ولغاية أيار 2024، رحبت سورية بحسن نية، بعقد جولات المشاورات بين خبراء اللجنة الوطنية السورية وفريق تقييم الإعلان. وقد عُقدت ثلاث جولات من المشاورات، قدمت سورية خلالها كل ما هو مطلوب منها. وتم تزويد الأمانة الفنية بكل المعلومات المضمونية المطلوبة. وقد أسفرت نتائج المشاورات عن حل ثلاث مسائل عالقة في الإعلان الأولي السوري. وهناك عدة مسائل أخرى قابلة للحل وبسهولة. ورغم كل ذلك، فوجئنا بعدم قبول ما قدمته سورية من تفسيرات حول نتائج تحليل العينات التي جمعها فريق تقييم الإعلان عام 2023 وتمت إضافة مسائل عالقة أخرى جديدة. ومنذ عام 2018 تحاول الأمانة الفنية للمنظمة وبعض الدول الغربية استباق نتائج تلك المشاورات الجارية بين سورية وفرق الأمانة الفنية، من خلال توجيه اتهامات مُسيئة لا أساس لها على الإطلاق والتمهيد لإضافة مسائل عالقة جديدة عبر تلك الاتهامات، يُضاف إلى ذلك، الاتهام الباطل لسورية بعدم التعاون وبأنها لا تزال تخفي برنامجاً كيميائياً.

نحن مستمرون وجاهزون للتعاون مع الأمانة الفنية للمنظمة شريطة أن يكون هذا التعاون بحسن نية، وبما يحفظ سيادة سورية وكرامتها، وبما يضمن التعامل مع هذا الملف بمهنية ونزاهة وحيادية بعيداً عن التسييس.

تؤكد الجمهورية العربية السورية بأن الدول الغربية تستمر بانتهاك نصوص وأحكام الاتفاقية، وممارسة كل أشكال الضغوط على الأمانة الفنية للمنظمة. وهناك الكثير من الأمثلة الحية على صحة ما نقول:

1- اعتماد وتمير قرار الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في حزيران عام 2018، من قبل بعض الدول الغربية المعروفة، وما نتج عنه من إنشاء فريق غير شرعي هو فريق التحقيق وتحديد الهوية.

2- مخالفة ما تنص عليه الفقرة /23/ من المادة الثامنة في الاتفاقية، من خلال إبعاد الاتحاد الروسي عن عضوية المجلس التنفيذي.

3- القرار المؤسس الذي تم اعتماده من خلال التصويت في الدورة الـ /28/ لمؤتمر الدول الأطراف ضد سورية. هذا القرار الذي يُمثل إرادة /69/ دولة فقط من أصل /193/ دولة. وهو قرار يتعارض مع أحكام الاتفاقية، ويعطي الشرعية للتدابير القسرية أحادية الجانب الغربية ضد سورية.

وهناك قرارات أخرى لا يتسع الوقت لذكرها تم اعتمادها من خلال التصويت بعيداً عن توافق الآراء.

لقد حولت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى ساحة لتصفية حساباتها الجيوسياسية العدوانية الاستعمارية مع بعض الدول الأطراف التي لا تتماهى مع سياساتها، وأضحت استقلالية ومصداقية هذه المنظمة على المحك. هذا ليس رأي سورية فقط، بل غالبية الدول الأطراف في هذه المنظمة. وأسأل جميع الوفود الموقرة الحاضرة. ألا تلاحظوا أن نسبة 80% من بيانات بعض الدول المعروفة مخصصة لتوجيه اتهامات بدوافع سياسية للاتحاد الروسي وسورية؟! هذه منظمة فنية وليست مجلس الأمن أو الجمعية العامة أو منتدى سياسي. وفي هذا الصدد، نرفض رفضاً قاطعاً التصعيد الغربي ضد روسيا، واتهامها

باستخدام أسلحة كيميائية في أوكرانيا، ونؤكد أن هذا السيناريو الذي يتم اتباعه الآن مع روسيا، هو نفس السيناريو الذي تم اتباعه مع سورية.

ولا يفوتني ونحن نجتمع هنا بأن نذكر بحرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي التي يشنّها جيش الكيان الصهيوني بدعم مباشر عسكري وسياسي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وخاصة في غزة منذ أكثر من تسعة أشهر. في هذا السياق، نؤكد دعمنا لطلب دولة فلسطين بالتحقيق بحوادث استخدام الكيان الصهيوني للأسلحة الكيميائية ضد أبناء الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية.

تؤكد الجمهورية العربية السورية أن الولايات المتحدة وحلفاءها مستمرّون بفرض سياسات الهيمنة والحصار والإكراه والإجراءات القسرية أحادية الجانب، التي تُشكل انتهاكاً لأحكام الاتفاقية ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

إن سورية عانت من الإرهاب، بما في ذلك، الإرهاب الكيميائي طيلة /13/ سنة الماضية، ولا تزال. ونؤكد بهذا الصدد بأن سلوك الدول الغربية، ضاعف خطر الإرهاب الكيميائي، وشجع التنظيمات الإرهابية على امتلاك الأسلحة الكيميائية واستخدامها ضد المدنيين السوريين وقوات الجيش العربي السوري، وكذلك إمكانية استخدامها في أماكن أخرى من العالم. في انتهاك فاضح لما تنص عليه الفقرة /18/ من قرار مجلس الأمن 2118، وجميع القرارات الصادرة عن المجلس التنفيذي للمنظمة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة.

إن تحقيق عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية لا يمكن أن يتحقق من دون إلزام إسرائيل بالإنضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. إسرائيل التي تمتلك ترسانة كبيرة جداً من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل. وتحظى بغطاء ودعم من الدول الغربية لا مثيل له.

أشكركم، وأرجو اعتبار هذا البيان وثيقة رسمية من وثائق الدورة السادسة بعد المائة للمجلس التنفيذي، ونشره على الموقعين العام وكاتاليسست لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية